

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/AC.96/1056
11 August 2008ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة

الميزانيات البرنامجية والإدارة والرقابة المالية

والرقابة الإدارية

المراجعة الداخلية للحسابات في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
(٢٠٠٧-٢٠٠٨)

موجز

يوجز هذا التقرير أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والنتائج التي أحرزها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

فخلال تلك الفترة، اتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية عدداً من المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات المقدمة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد شملت هذه المبادرات إدخال عنصر تخطيط مراجعة الحسابات على أساس تقييم المخاطر، وتحسين الممارسات المهنية، وإنشاء قسم لمراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشروع في إعداد نظام قاعدة بيانات يستهدف تبسيط عملية رصد تنفيذ توصيات مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية.

وقد أصدر المكتب ١٣ تقريراً لمراجعة الحسابات خلال تلك الفترة (منها ١١ تقريراً لمراجعة حسابات العمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتقريران متعلقان بمقر المفوضية)، شملت إصدار ٢٠١ توصية لتحسين الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة ومستوى الكفاءة والفعالية التنظيميتين. واستعرض المكتب في عمليات مراجعة الحسابات هذه مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية التي أرسنها المفوضية، بما في ذلك مدى امتثالها للقواعد واللوائح والإجراءات ذات الصلة. وقد ركزت عمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها على المجالات التالية:

- إدارة البرامج، بما في ذلك الشركاء المنفذون. تضمنت جميع عمليات مراجعة حسابات العمليات الميدانية خلال تلك الفترة بند إدارة البرامج. وعلى وجه الخصوص، فبالنظر إلى أن شركاء المفوضية مكلفون بتنفيذ جزء كبير من أنشطتها، فقد استعرض المكتب كيفية تنظيم المفوضية للعلاقات مع الشركاء المنفذين، فضلاً عن قدرة الشركاء على تحقيق الأهداف الموضوعية والاحتفاظ بسجلات كافية عن المشاريع وتقديم تقارير بشأن استخدامها للأموال التي يتلقونها من المفوضية. وأوصى المكتب المفوضية بزيادة فعالية عمليتي الرصد المالي ورصد الأداء فيما يخص الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء المنفذون، وضمان تحسين عملية متابعة تنفيذ التوصيات التي يتقدم بها مراجعو الحسابات الخارجيون (انظر الفقرات من ١٦ إلى ٢٢).
- إدارة المشتريات والأصول. حُدِّدَت المشتريات بوصفها مجالاً عالي المخاطر في المفوضية. ونظراً لاحتمال انعدام الكفاءة ومباشرة عمليات الشراء على نحو غير اقتصادي، فما زالت عمليات مراجعة الحسابات الميدانية تغطي أنشطة المشتريات. كذلك، ما فتئ المكتب يبلِّغ على نحو متكرر عن إدارة الأصول باعتبارها مجالاً ينطوي على مشاكل في كثير من العمليات الميدانية ويظل يمثل مجالاً عالي المخاطر، وهو ما يُعزى إلى عدم كفاية الضوابط الداخلية المفروضة على تسجيل الأصول وصونها (انظر الفقرتين ٢٣ و ٢٤).
- إدارة الموارد البشرية. يتسبب تعذر تحديد الموظفين الأكفاء في بقاء كثير من الوظائف الميدانية شاغراً. وقد عمدت المفوضية إلى تنقيح هيكل ملاك الموظفين في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتلبية احتياجات العمليات بقدر كافٍ، عملاً بتوصية مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. (انظر الفقرة ٢٥).
- السفر والتنقل. خلصت مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية بشأن السفر في مهمات رسمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أنه يمكن زيادة تشديد الضوابط الداخلية المتعلقة بعملية السفر. كما بيّن استعراض بند إدارة أسطول المركبات أن ثمة فرصاً سانحة لتحسين قدرات أسطول المركبات في المفوضية وتحقيق مكاسب بزيادة الكفاءة (انظر الفقرتين ٢٦ و ٢٧).
- السلامة والأمن. كشفت عمليات مراجعة الحسابات التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن عدم امتثال كثير من العمليات الميدانية التي خضعت لمراجعة الحسابات لمعايير العمل الأمنية الدنيا (انظر الفقرة ٢٨).

أولاً - مقدمة

١- تقدم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خدمات مراجعة داخلية للحسابات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على أساس "رسالة اتفاق على تقديم خدمات مراجعة الحسابات" وُقِّعت في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتلتزم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بإطار الممارسات المهنية المعتمد في معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووفقاً لهذا الإطار، تضطلع الشعبة بمهام مراجعة داخلية للحسابات طبقاً للمعايير الدولية الناظمة للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. ويعرّف معهد مراجعي الحسابات الداخليين مراجعة الحسابات الداخلية بأنها "... نشاط ضمان ومشورة موضوعي ومستقل يستهدف زيادة قيمة عمليات المنظمة وتحسينها. وهي تساعد المنظمة على إنجاز أهدافها بأبسط أسلوب منهجي منضبط لتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها".

٢- وتموّل المفوضية، بموجب الاتفاق، ١٧ وظيفة: منها ١٤ وظيفة من الفئة الفنية وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة. كما، يتضمن قسم مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية مراجعي حسابات مقيمين مكلفين بمراجعة حسابات عمليات الطوارئ الرئيسية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد بلغ إجمالي ميزانية عام ٢٠٠٧ التي خصصتها المفوضية لمراجعة حساباتها ٣,٢ مليون دولار. وقد ظل عدة وظائف من وظائف مراجعي الحسابات شاغرة لفترة طويلة، ويُعزى ذلك أساساً إلى التأخر في تحديد المرشحين المؤهلين وتعيينهم.

ثانياً - مبادرات المراجعة الداخلية للحسابات

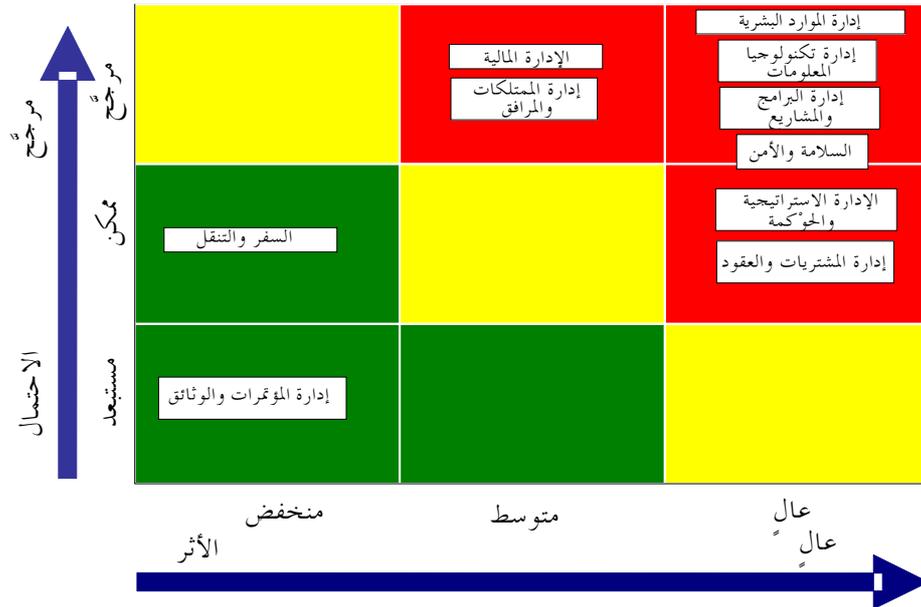
٣- واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة قيد الاستعراض جهوده لمساعدة المفوضية على تشديد ضوابطها الداخلية وتحسين إدارة المخاطر. كما اتخذ المكتب عدداً من المبادرات الرامية إلى تحسين نوعية وفعالية خدمات المراجعة الداخلية للحسابات المقدمة إلى المفوضية، على النحو الموضح أدناه.

ألف - تخطيط مراجعة الحسابات على أساس تقييم المخاطر

٤- أجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية عملية تقييم للمخاطر من أجل تحديد المجالات العالية المخاطر التي ستشملها عملية مراجعة الحسابات خلال عام ٢٠٠٨، وذلك وفقاً للمعايير الدولية الناظمة للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي تستلزم أن تستند عمليات مراجعة الحسابات إلى تقييم للمخاطر يُجرى سنوياً على الأقل. وتمكّن هذه العملية المكتب من ضمان اشتغال الخطة السنوية لمراجعة الحسابات على المجالات التي تمثل أكبر المخاطر التي تواجهها المفوضية. وسوف يواصل المكتب التركيز على تخطيط مراجعة الحسابات على أساس تقييم المخاطر بغية زيادة قيمة عمل المنظمة وتحسين عملياتها. ويبين الشكل ١ صورة المخاطر التي تواجهها المفوضية.

الشكل ١

صورة لموجز تقييم المخاطر في المفوضية (مجال التركيز)



باء - تحسين الممارسات المهنية لموظفي مراجعة الحسابات وتطويرهم المهني

٥- اتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين الممارسات المهنية لمراجعي الحسابات العاملين فيه وأساليب عملهم. وقد تضمنت هذه التدابير استحداث منهجية لتقييم المخاطر تتسق مع أفضل الممارسات التي تنطوي عليها مهنة المراجعة الداخلية للحسابات، وتحديث عملية إدارة مراجعة الحسابات، وتنقيح دليل المراجعة الداخلية للحسابات، واستحداث استمارات ونماذج موحدة يستخدمها مراجعو الحسابات العاملون في المكتب.

٦- وإضافةً إلى ذلك، نظم المكتب عدداً من البرامج التدريبية تهدف إلى تحسين كفاءات موظفي مراجعة الحسابات ومهاراتهم. واشتملت هذه البرامج على دوراتٍ تدريبية بشأن مهارات إجراء المقابلات الشخصية، والضوابط الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، وأخذ العينات الإحصائية، وتقييم المخاطر، وتخطيط مراجعة الحسابات على أساس تقييم المخاطر، وتعريف مساعدي مراجعة الحسابات بالمبادئ الأساسية لمراجعة الحسابات.

٧- كما شارك موظفو قسم مراجعة الحسابات في المفوضية، بدعمٍ من المفوضية، في حلقة عمل/دورة إعلامية بشأن مشروع تجديد نظم الإدارة، دامت يومين. وقد كانت حلقة العمل هذه مفيدة في إعداد خطط مراجعة الحسابات وبرامج إسناد المهام.

جيم - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨- لقد أسهم إنشاء قسم لمراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات بمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في نيويورك في تعزيز قدرة المكتب على إجراء عمليات مراجعة للحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم مزيد من الخدمات ذات القيمة المضافة إلى المفوضية. وقد حطّط المكتب خلال عام ٢٠٠٨ لإجراء عمليتي مراجعة للحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات يشترك في الاضطلاع بهما قسم مراجعة الحسابات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم مراجعة الحسابات في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد أُجريت العملية الأولى لمراجعة الحسابات في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات في أيار/مايو ٢٠٠٨، ومن المقرر إجراء العملية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وستشمل وحدة كشوف المرتبات/إدارة الموارد البشرية التابعة لمشروع تجديد نظم الإدارة.

دال - رصد تنفيذ التوصيات

٩- رغبةً من مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية في تبسيط عملية رصد تنفيذ التوصيات، فقد شرع في إعداد نظام قاعدة بيانات يُعرف باسم "IssueTrack". وسوف يصبح هذا النظام شبكياً في المرحلة المقبلة من تنفيذه وسيُتاح الاتصال المباشر على شبكة الإنترنت بمركز تنسيق مراجعة الحسابات بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وسوف يمكن هذا النظام مركز تنسيق مراجعة الحسابات بالمفوضية من استعراض حالة التوصيات وتحديثها مباشرةً على شبكة الإنترنت وإقامة حوار مع المكتب بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وسوف يمكن هذا النظام المفوضية أيضاً من إصدار تقارير إدارية توجز حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. ومن المنتظر اختبار هذا النظام الشبكي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وإطلاقه قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

ثالثاً - موجز النتائج الرئيسية لمراجعة الحسابات

١٠- شملت عمليات مراجعة الحسابات التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير عمليات وأنشطة بلغت قيمتها الإجمالية قرابة ٣٨٦ مليون دولار في إطار ١٢ عملية ميدانية في البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأردن (عملية طوارئ متعلقة بالعراق)، أرمينيا، تايلند، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، السودان، الفلبين، كوت ديفوار، الكويت (عملية طوارئ متعلقة بالعراق)، كينيا. وراجع المكتب في المقر حسابات مجلس إدارة الأصول بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والحسابات المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات فيها. وقد أُصدر ثلاثة عشر تقرير مراجعة للحسابات خلال تلك الفترة (انظر المرفق ١)، يتصل معظمها بعمليات مراجعة حسابات كانت قد بدأت خلال فترة الإبلاغ السابقة.

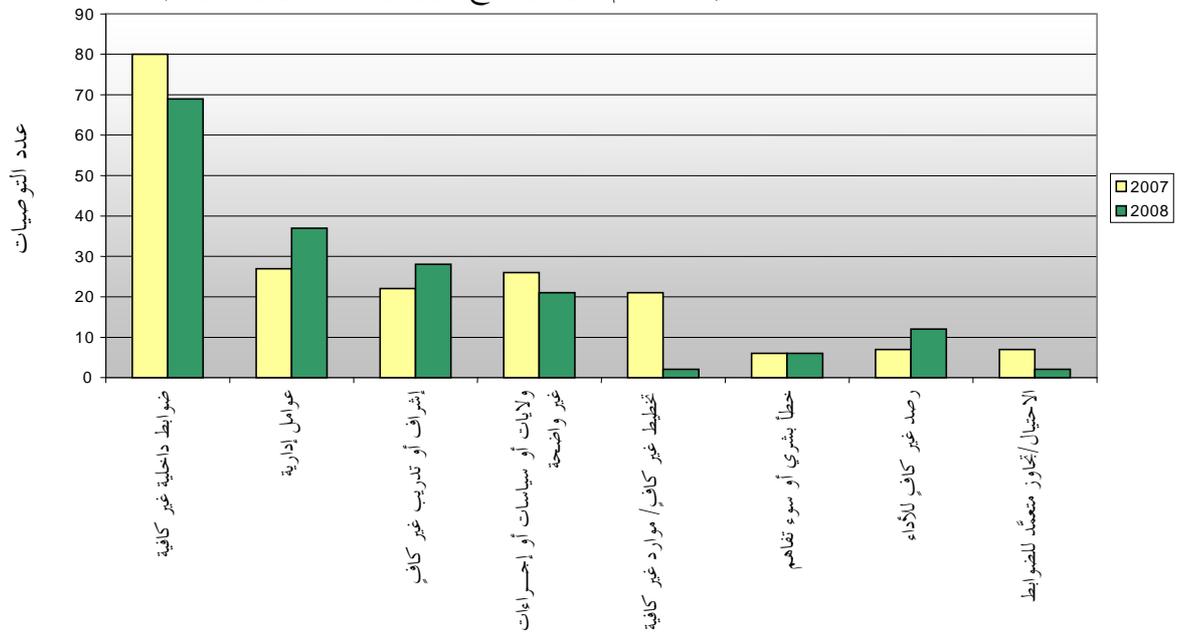
١١- وعلى غرار ما اضطلع به المكتب في السنوات السابقة، فقد قام مدى كفاية وفعالية الضوابط الداخلية الأساسية في العمليات التي خضعت لمراجعة الحسابات. وقد قُيِّمت نسبة ٨٥ في المائة من العمليات التي خضعت لمراجعة الحسابات لهذه الفترة بوصفها متوسطة أو فوق المتوسطة، الأمر الذي يقوّم للإدارة ضماناً بأن الأنشطة قد أُديرت على نحوٍ مرضٍ بصفةٍ عامة، غير أن نسبة ١٥ في المائة منها قد قُيِّمت بوصفها دون المتوسطة.

ألف - الرقابة الداخلية

١٢ - لقد بيّن الاستعراض الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية لـ ١٢ عملية ميدانية أن المفوضية كانت معرضةً لخطر عدم تحقيق أهداف مشاريعها لأنه لا توجد دائماً ضوابط داخلية فعالة. ففي معظم الحالات، كان السبب الكامن وراء ذلك يتمثل في وجود بيئة رقابية داخلية ضعيفة، ولا سيما بسبب موقف الإدارة والموظفين من مسألة أهمية الرقابة ووعيهم بها وعملهم بشأنها. وتشمل العوامل المؤثرة على البيئة الرقابية النزاهة والقيم الأخلاقية؛ والالتزام بالكفاءة؛ وفلسفة الإدارة وأسلوب عملها؛ والهيكلة التنظيمي؛ وتفويض السلطة والمسؤولية؛ وسياسات الموارد البشرية.

الشكل ٢

توزيع التوصيات الصادرة عن عمليات مراجعة الحسابات الميدانية
بحسب السبب (باستخدام فترة الإبلاغ تموز/يوليه - حزيران/يونيه)



١٣ - وقد خلص مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، في حالات كثيرة، إلى حاجة الموظفين إلى التدريب، بمن فيهم الموظفون التابعون للشركاء المنفذين، كي يصبحوا ملمين إماماً تاماً بقواعد المفوضية وإجراءاتها. ومثلما كان عليه الحال في السنوات السابقة، فقد تبين للمكتب أن مناصب رئيسية شاغرة ظلت شاغرة لفترة طويلة، وأن عملية تعيين الموظفين لم تتسم دوماً بالشفافية ولم تمتثل للقواعد والإجراءات ذات الصلة، كما تبين له أن الإفراط في الاعتماد على متطوعي الأمم المتحدة قد أسفر عن اضطلاع بعض هؤلاء بمهام رئيسية وتوليهم مسؤوليات إشرافية.

١٤ - كما لاحظ المكتب أن ضعف نظام الرقابة الداخلية كان في بعض الحالات السبب في عدم دقة الإبلاغ، ودفع مبالغ للموظفين تتجاوز مستحقاتهم، واستخدام الأموال بأقل من قيمتها في ممارسات الشراء، وتدني مستويات تنفيذ المشاريع، واحتمال التعرض للخسارة بسبب الاحتيال.

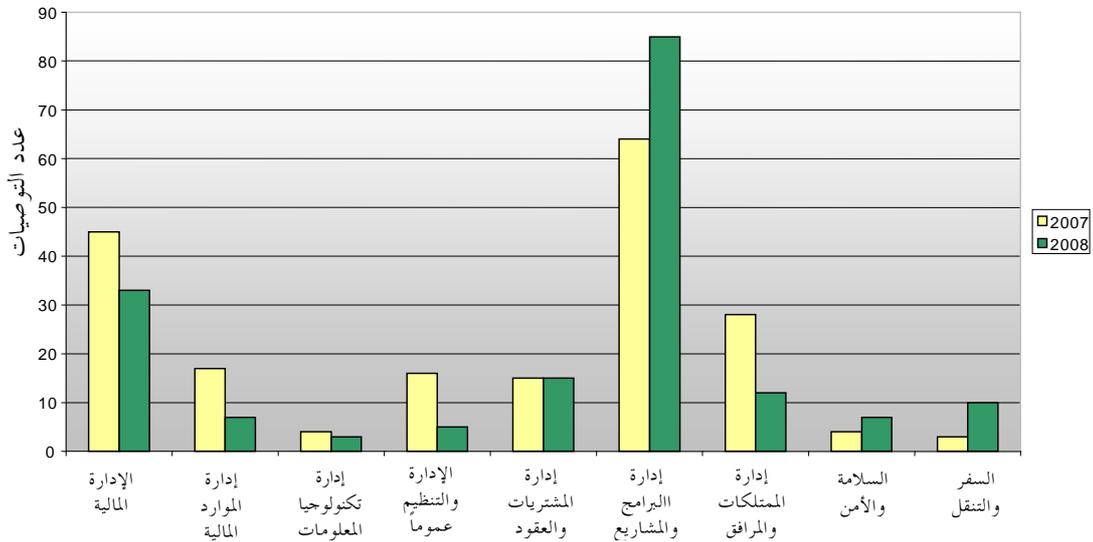
١٥- وقد حثَّ المكتبُ المفوضية، في كثيرٍ من التوصيات، على تدعيم آليات الرقابة الداخلية فيها بغية تقليص خطر عدم الامتثال للقواعد والإجراءات إلى أقصى حدٍّ ممكن، وتعزيز مستوى دورها في رصد المشاريع والإشراف على الشركاء المنفذين من أجل ضمان تنفيذ المشاريع على نحوٍ أفضل.

باء - إدارة البرامج، بما في ذلك الشركاء المنفذون

١٦- أتصلت معظم التوصيات الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنشطة البرامج، ولا سيما بتنظيم العلاقات مع الشركاء المنفذين (انظر الشكل ٣).

الشكل ٣

توزيع التوصيات الصادرة عن عمليات مراجعة الحسابات الميدانية
بحسب مجال التركيز (باستخدام فترة الإبلاغ تموز/يوليه - حزيران/يونيه)



١٧- وقد بلغ حجم النفقات المدفوعة للشركاء المنفذين في عام ٢٠٠٧ نحو ٤٢٨ مليون دولار. وشملت عمليات مراجعة الحسابات المضطلع بها خلال الفترة قيد الاستعراض الأموال المدفوعة للشركاء المنفذين وقدرها ١٥٦ مليون دولار. ويدل تقييم المكتب على أنه يمكن الحصول على ضمان بأن ما نسبته ٨٠ في المائة من الأموال قد حُسب على نحوٍ سليم واستُخدم وفقاً للاتفاقات المتعلقة بالمشروع الفرعي. أما فيما يخص النسبة المتبقية وقدرها ٢٠ في المائة، فقد تبين أن نظامي المحاسبة والرقابة الداخلية غير موثوقٍ بهما وغير كافيين لصون أموال المفوضية وضمنان أنها قد استُخدمت لتحقيق أهدافها.

١٨- وقد أُبلغ عن حالة احتيال تتعلق بتوزيع المساعدة النقدية بغية اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات بشأنها. كما لوحظت في هذا النشاط الذي تنفذه المفوضية مباشرة أوجه ضعف رئيسية تشوب عملية الرقابة الداخلية.

١٩- وكما ذُكر في التقارير السابقة المقدمة إلى اللجنة التنفيذية، فإن عدداً من نواحي الضعف الخطيرة التي حُدِّدت يمثِّل مسائل متكررة. وتشمل بعض النتائج التي خُلص إليها خلال هذه الفترة الافتقار إلى نظم رقابةٍ داخلية كافية يضعها الشركاء لرصد أموال المفوضية ومراقبتها. ففي بعض الحالات، تبين أن الضوابط الداخلية لعمليات المحاسبة والميزانية ضعيفة ويلزم تحسينها؛ ولم تكن الوثائق الداعمة كافية أو متاحة؛ ولم تكن ممارسات الشراء ممثلة لإجراءات المفوضية؛ كما تبين أن ثمة حاجة لتدريب بعض الشركاء المنفذين وبناء قدراتهم؛ وأنه يلزم تحسين إدارة الصناديق المتحددة الخاصة بالائتمانات المتناهية الصغر.

٢٠- ويرى المكتب أنه كان ينبغي اكتشاف كثيرٍ من نواحي الضعف المحددة عن طريق عمليات الرصد المالي ورصد الأداء التي تجربها المفوضية بانتظام، بما في ذلك الوثائق الخاصة بإجراءات الرصد المتخذة. ففي معظم الحالات، لم يُرصد المشروع في الوقت المناسب كي يتسنى التأكد من أن إجراءات علاجية كانت تُتخذ لتحسين النظم والإجراءات وتنبية الإدارة إلى احتمال عدم تحقُّق الأهداف المحددة. وفي إحدى الحالات، لم يتحقَّق الممثل المعني من التقارير المتعلقة برصد المشروع الفرعي ولم يوافق عليها.

٢١- كما لم تُجر عملية متابعة منهجية لتنفيذ التوصيات التي أصدرها مراجعو الحسابات الخارجيون الذين كلفتهم المفوضية بالتصديق على صحة حسابات الشركاء المنفذين؛ فمع أنها تمثِّل أداةً إدارية مفيدة، إلا أنها لم تُستخدم استخداماً فعالاً. وأوصى المكتب أيضاً في بعض الحالات بتوسيع نطاق اختصاصات مراجعي الحسابات الخارجيين لكي تُغطي على نحو أفضل مسائل من قبيل أسعار صرف العملات أو التحويلات النقدية في البلدان التي تعاني من قصور هياكلها الأساسية المصرفية.

٢٢- كما، أوصى المكتب مراراً بتعزيز إسهام المفوضية في بناء قدرات الشركاء المنفذين وتحسين عملية اختيارهم وخفض عددهم واستحداث أساليب لرصد أدائهم. وقد أُبلغ المكتب عن عدة حالات لم يُبلغ فيها الشركاء المنفذون عن تلقيهم إسهاماتٍ من مصادر أخرى يمكن استخدامها في تنفيذ المشاريع التي تمولها المفوضية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجية المساعدة المقدمة.

جيم - إدارة المشتريات والأصول

٢٣- تبين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال هذه الفترة أن عمليات المشتريات التي يقوم بها الشركاء ما زالت تفتقر إلى الكفاءة بسبب عدم التزام الشركاء دائماً بالمبادئ التوجيهية التي أقرتها المفوضية بشأن مشتريات الشركاء المنفذين. وقد حدَّد المكتب عدداً من الحالات التي تخلو من أي أدلة على استلام البضائع أو طرح العطاءات على أساس تنافسي أو تحصيل القيمة المثلى للأموال المنفقة. وعلاوةً على ذلك، تبقى مسألة عدم الاسترداد الكافي لضريبة القيمة المضافة المدفوعة مثار قلق المكتب.

٢٤- وثمة حاجة تشديد الضوابط الداخلية على الأصول والمخازن والوقود في كثير من المكاتب الميدانية. وقد تبين، كما في السنوات السابقة، أن البيانات المتعلقة بأصول المفوضية ليست محدثة. بل تبين في بعض الأحيان أن البيانات ناقصة وغير موثوق بها، وأن الضوابط الداخلية لحمايتها من الضياع أو السرقة غير كافية في كثير من الأحيان.

دال - إدارة الموارد البشرية

٢٥- نظراً للعمل الجاري في إطار مشروع التغيير الهيكلي والإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فقد أرجئ إلى سنوات لاحقة تنفيذ بعض مهمات مراجعة الحسابات المخطط لها في المقر، وهي تتصل بصفة أساسية بإدارة الموارد البشرية. بيد أنه قد تبين لمكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أثناء مراجعة حسابات العمليات الميدانية أن وظائف كثيرة ظلت شاغرة، وهو ما يعزى أساساً إلى الصعوبات المواجهة في تعيين موظفين أكفاء، مما أسفر عن الإفراط في الاعتماد على موظفين من خارج المفوضية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أوصى المكتب المفوضية بالسعي إلى إيجاد حل مستدام لمعالجة حالة التوظيف فيها، عمدت المفوضية لاحقاً إلى تنقيح هيكل ملاك الموظفين لتلبية احتياجات العمليات بقدر كافٍ. كما أنشئت مكاتب جديدة واستُحدث ما مجموعه ٣٨ وظيفة إضافية ورُفعت رتبة عدة وظائف أخرى.

هاء - السفر والتنقل

٢٦- استناداً إلى مراجعة حسابات المفوضية في مجال السفر في مهمات رسمية، انتهى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية إلى أنه على الرغم من أن أداء إدارة المطالبات بتكاليف السفر قد قُيِّم بوصفه متوسطاً، فإنه من الممكن زيادة تحسين عملية السفر بتشديد الضوابط الداخلية، ويشمل ذلك عدم التأخر في تقديم المطالبات والتعجيل بتحصيل المبالغ المستحقة القبض.

٢٧- وقد راجع المكتب أيضاً حسابات إدارة أسطول مركبات المفوضية. وتنفق المفوضية على التنقل والأنشطة اللوجستية ما يربو على ١٠٠ مليون دولار سنوياً. ورأى المكتب أن ثمة فرصاً كثيرة سانحة للمفوضية لتحسين قدرات أسطول المركبات وتحقيق مكاسب بزيادة الكفاءة عن طريق الإشراف على هذه الأنشطة ورصدها بصورة شاملة.

واو - السلامة والأمن

٢٨- لم يمثل كثير من العمليات الميدانية التي خضعت لمراجعة الحسابات خلال الفترة قيد الاستعراض لمعايير العمل الأمنية الدنيا. فقد تبين أن ثمة قصوراً في الاتصالات السلوكية واللاسلكية في بلد أصبح فيه أمن الموظفين العاملين في مناطق نائية فيها مثار قلق بالغ. واتخذت المفوضية إجراءً عاجلاً لعلاج هذه المشكلة تمثل في شراء المواد اللازمة وتوزيعها.

رابعاً - حالة التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات

٢٩- أصدر مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية خلال هذه الفترة ٢٠١ توصية، ٧٣ منها في مسائل حساسة، من أجل تحسين نظم الرقابة وآليات المساءلة، وكذلك لوضع أو توضيح السياسات والإجراءات والعمليات المتعلقة بسير العمل. وقد صدرت ٢٧ توصية بالاستناد إلى مهمات مراجعة الحسابات المتصلة بالمقر، بينما صدر ما مجموعه ١٧٤ توصية تستند إلى عمليات مراجعة حسابات العمليات الميدانية للمفوضية. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغت نسبة التوصيات التي نُفِّذت أو كانت في طريقها إلى التنفيذ ٨٢ في المائة.

خامساً - شكر وعرافان

٣٠- يود مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية أن يعرب عن تقديره لما لقيه مراجعو الحسابات من تعاونٍ مستمر من إدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وموظفيها خلال الفترة قيد الاستعراض.

المرفق

<u>تاريخ التقرير</u>	<u>عنوان مهمة مراجعة الحسابات</u>	
٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧	إدارة أسطول مركبات المفوضية	١
١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧	العمليات في كولومبيا	٢
١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	العمليات في موزامبيق	٣
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	العمليات في الجمهورية التشيكية	٤
١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	العمليات في لبنان والجمهورية العربية السورية	٥
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	السفر في مهمات رسمية للمفوضية	٦
١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧	العمليات في البرازيل	٧
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	العمليات في تشاد	٨
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	العمليات في غينيا	٩
٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	العمليات في الأرجنتين	١٠
٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	العمليات في كوت ديفوار	١١
١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨	العمليات في أرمينيا	١٢
٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨	العمليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣
